د. مصطفى كبها (*)

الصراع الفلسطيني - الصهيوني والحرب على الذاكرة في الحيّز المكاني

يعتبر الحيز المكاني من أهم مسارح الصراع على شكل ومضمون تصميم الذاكرة الجماعية لطرفي الصراع، الإسرائيلي والفلسطيني، في كافة أرجاء فلسطين التاريخية.

سنحاول في هذا المقال أن نسترجع صورة هذا الصراع منذ بداياته، مع بداية المشروع الاستيطاني الصهيوني في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، مروراً بفترة الانتداب البريطاني على فلسطين، وانتهاء باشتداد هذا الصراع واستفحاله في العقود الأخيرة.

من الضرورة بمكان التأكيد بداية على أن وكلاء تصميم الذاكرة لدى الطرف الصهيوني أدركوا منذ البداية بأن الصراع يرتكز أساساً على مبدأ "لعبة مبلغ الصفر"، الذي يعني أن كل ربح لطرف من الأطراف يعني خسارة تامة للطرف الآخر، وأن كل طبقة ذاكرة تبنى لدعم مطالب مشروعهم الاستيطاني من المفروض أن تأتي لتغطية طبقة من طبقات الذاكرة الفلسطينية المتواجدة على الأرض.

ووكلاء تصميم الذاكرة كثيرون ومتعددو الوظائف، منهم من يؤدي الوظيفة بوعي كامل ونوايا مسبقة لتصميم الذاكرة والتأثير على شكلها ومضمونها، وعادة ما يكون هؤلاء من ممثلي الجهات الرسمية المعنية بتعميم طبقة مرئية معينة من الذاكرة وبالمقابل تهميش أو تغييب طبقات أخرى لا تتماهى بيّناتها مع طبقة الذاكرة المنوي إبرازها وترويجها، ومنهم من يفعل ذلك بشكل لا واع، ولكن النتائج المرافقة لما يقوم به تكون في بعض الأحيان أكثر فعالية وتأثيراً من السياسات المبرمجة للأطراف الرسمية الموكل لها أمر تصميم الذاكرة.

* مؤرخ وأستاذ في «الجامعة الإسرائيلية المفتوحة».

شارع هرتسل تقول الأرمة العبرية فيما تطل مئذنة مسجد المجدل المدمرة

المشروع الصهيوني وقضية الذاكرة

منذ بدايات المشروع الاستيطاني اليهودي في فلسطين، درج القيمون على هذا المشروع على التشديد بشأن العلاقة بين الشعب والأرض. وقد تضمنت التسميات التي أطلقوها على العمليات الفاعلة في هذا المجال معاني القوة والسيطرة والاستئثار، فعملية شراء الأرض من الملاكين العرب أطلق عليها عملية «تخليص الأرض» (جيئولات أداماه) وذلك بغرض إبعاد الصبغة الاقتصادية النفعية عن تلك الصفقات والتشديد على أن هذه الأرض ليست سلعة مشتراة بل ملك مسترجع. ولم يقتصر معنى تخليص الأرض (جيئولاه) على المعنى الديني فحسب، بل حاولت الأوساط الفكرية الصهيونية أن تمنحه بعداً قومياً أيضا وتسقط عليه دلالات أيديولوجية قومية حديثة تستعيض عن «الوعد الإلهي» الوارد في معاني الخلاص الديني بتمجيد لما يقوم به «الطلائعيون الصهيونيون» أفراداً وجماعة من أعمال ترسخ العلاقة بين الشعب والأرض، وتدعم المطالب الأيديولوجية للسيطرة على الأرض ودحر أي عامل، بشري وطبيعي، كان من شأنه أن يعيق هذه الأعمال.[1]

ويلخص الباحث الإسرائيلي هنري نير تجسيد هذا التحول في طبيعة ودلالات مفهوم الخلاص قائلاً بأنه انحصر، منذ بداية مشروع الاستيطان اليهودي لفلسطين، في محاولات دائبة لشراء «أرض

١ للاستزادة عن ذلك، أنظر: ميرون بينفينيستي، المشهد المقدس، طمس تاريخ الأرض المقدسة منذ ١٩٤٨. ترجمة سامي مسلم، إصدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله، ٢٠٠١.

إسرائيل» من أيدي غير اليهود.[٢]

وقد بدت هذه الفكرة واضحة في فكر غوردون في معرض إجابته على السؤال الافتراضي الذي يطرحه: «ما هدف قدومنا إلى أرض إسرائيل؟»، فيقول بأن الإجابة هي تخليص الأرض وبعث الشعب من جديد. هاتان المهمتان، حسب رأي غوردون، هما مهمتان غير منفصلتين بل تربطهما وشائج وعلائق غير منفصمة تجعلهما وجهين لنفس العملة بحيث لا يمكننا أن نتصور، حسب غوردون، تخليص الأرض من دون أن نبعث الشعب بروح جديدة تتناسب مع ظروفه المستجدة[٣].

وقد أطلق بعض الكتاب اليهود في حينه على تلك العملية لفظة احتلال الأرض (كيبوش هآداماه)، في حين أطلق لفظ «احتلال» أيضاً على عملية السيطرة على نظام الحراسة في المستوطنات فقيل «احتلال الحراسة» (كيبوش هشميراه)، وكذلك السيطرة على سوق العمل (كيبوش هعفوداه).

ولم تقف الأمور عند هذا الحد، بل بدأت الهيئات المسؤولة في المؤسسات الصهيونية تخطيط سياسة واضحة لتغيير هوية الأرض إضافة لتغيير ملكيتها وذلك من خلال محاولة إحياء المسميات التوراتية ونسبها إلى كل ما هو غير ذلك، هذا إضافة إلى نسب تسميات جديدة تحيي رموز المشروع الصهيوني منذ بدايته، كالمتبرعين أمثال موشيه منتفيوري والبارون روتشيلد أو أولئك الذين «سقطوا» في سبيل تجسيد المشروع الصهيوني.

وتشير وثائق الحركة الصهيونية في تلك الفترة إلى تعليمات واضحة أصدرت إلى كافة العاملين في الحقل تطالبهم باستعمال التسميات الجديدة وضرورة تجاهل التسميات العربية. فقد جاء في تعليمات أصدرها على سبيل المثال إسحق بن تسفي (رئيس إسرائيل الثاني لاحقاً) للعاملين في القسم العربي في الوكالة اليهودية حول البحث والتنقيب في القرى العربية عن آثار ومقامات يمكن نسبها للديانة اليهودية من خلال تهويد أسمائها، وذلك على اعتبار «أن الاسم العبري هو رمز يحمل قيمة سامية المعنى والدلالة، ومن شأنها أن تبرز الهوية القومية اليهودية وتقوي من صلات الشعب اليهودي بأرضه»[٤].

ومن الجدير ذكره هنا أن إسحق بن تسفي كان واحداً من ثلاثة أعضاء في لجنة تسميات تم تشكيلها من قبل حكومة الانتداب برئاسة دافيد يالين وعضوية إسحق بن تسفي وأبراهام بن تسفي، وقد ألقي على عاتق هذه اللجنة مسؤولية نقل التسميات العبرية للأماكن من اللغة العبرية للغة الإنكليزية على أن تنقل توصيات هذه اللجنة، من خلال المندوب السامي البريطاني على فلسطين، إلى الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية في لندن، والتي كانت تقوم بتوثيق كافة تسميات القرى والمدن والمعالم الجغرافية المختلفة الواقعة تحت السيطرة البريطانية.

ولم يخل عمل هذه اللجنة من الجدل مع البريطانيين خاصة فيما يتعلق بالتسميات التي تحمل الحساسية السياسية في حينه كاسم «القدس» أو «فلسطين»، فقد اتفق بعد أخذ ورد مع اللجنة البريطانية أن يطلق بشكل رسمي اسم «يروشلايم» على القدس بالعبرية ولفظة «جيروزاليم» بالانكليزية. وقد اشتد الجدل أكثر فيما يتعلق باسم البلاد حيث أرادت اللجنة اليهودية أن تسمى أرض إسرائيل (إيرتس يسرائيل) ولكن البريطانيين أصروا على أن تدعى فلسطين (بالستاين) ولكنهم تراجعوا قليلاً عن موقفهم بعد تدخل المندوب السامي البريطاني الأول على فلسطين، هربرت صموئيل، الذي اقترح أن يضاف الاختصار «إ. ي» (وهما الحرفان الأولان من اسم إيرتس يسرائيل) على كل الوثائق الرسمية لحكومة الانتداب. وقد عد هذا الأمر إنجازاً كبيراً لمطالب المؤسسات الصهيونية الساعية لتوطيد العلاقة بين المطالب السياسية والأيديولوجية وإسباغ الشرعية عليها.

كانت العقبة الأساسية التي واجهت جهود المؤسسات الصهيونية المختلفة في مساعيها لتهويد البلاد وجعلها تتناسب مع تسمية «أرض إسرائيل» هي وجود شعب آخر على نفس الأرض، وهو لا يعترف بالضرورة بالتسمية ومستحقاتها بحيث أن له تاريخاً وذاكرة وميراثاً تربطه بهذه البلاد قروناً طويلة تبدو ملامحها بوضوح في كافة نواحي البلاد: في أريافها ومدنها وتضاريسها المختلفة.

وقد كان واضحاً منذ البداية أن التضاريس والآثار والناس هم

٢ هنري نير، «تخليص الأرض، تخليص الإرض والطلائعية في فكر حركة العمال في الهجرة الثانية حتى الهجرة الخامسة (١٩٠٤-١٩٣٥). في: روث كارك (محررة) تخليص الارض في «أرض اسرائيل»-الفكر، والممارسة، القدس، ياد اسحق بن تسفي ١٩٩٠، ص ٤٠-٤٤.

٣ أقوال غوردون هذه مقتبسة لدى هنري نير، المصدر السابق، ص ٤١ .

٤ التعليمات موجودة في الأرشيف الصهيوني المركزي، ملف رقم ٨٣٣١.

وفي محيط عشرات القرى الفلسطينية المهجرة أقيمت محميات طبيعية تم فيها غرس أشجار الصنوبر والسرو والكينا الضخمة بشكل غير معالم المكان، لا سيما وأن حجارة البيوت العربية المهدومة والمزالة استعملت لبناء جدران تلك المحميات، أما ما بقي من بيوت متينة فقد استعملت مرافق لتلك المحمية وأطلق عليها مجازاً «بيت الشيخ» (كما هي الحال على سبيل المثال في قرية الزيب، قضاء عكا، المهجرة). وتسمية «بيت الشيخ» أو «البيت العربي» هي تسمية رائجة لدى المستوطنات التي استعملت بيوتاً عربية (كما هي الحال في مستوطنة كيرم مهرال التي أقيمت في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي في بيوت قرية إجزم المهجرة).

العقبة الكأداء التي تعيق صياغة ذاكرة جماعية داعمة للمشروع الصهيوني ولتطلعاته.

فالشعب الجالس في البلاد وصف على أنه طارئ بعيد عن صفة الأصلانية وهو لا يتعدى كونه جماعات من البدو قادمة من شبه جزيرة العرب أو من مصر وسائر البلاد العربية، وتبنت هذه الهيئات نظرة حكومة الانتداب التي رأت بالشعب الفلسطيني مجموعة من الطوائف الدينية التي لا تشكل شعباً يملك مقومات الشعب الطامح للاستقلال والجدير بالسيادة الوطنية. وقد كان هذا التهميش لوجود الشعب الفلسطيني أصلاً مقترناً بتهميش حقبة التاريخ العربي والإسلامي من تاريخ البلاد، فالمتأمل للمصادر الصهيونية من تلك الفترة يرى بأن هناك تعمدا واضحا لقطع العلاقة بين الشعب الفلسطيني والأرض. وقد درج الكتاب على تسمية السكان باسم «عرفيي إيرتس يسرائيل»، أي «عرب أرض إسرائيل»، أو اختصاراً «عرفيي هآرتس»، أي «عرب البلاد». وفي الأماكن الأثرية المدعوة «حدائق وطنية» والتي أقيم بعضها على قرى عربية مهجرة (مثل قريتي كوكب الهوى وبيت جبرين على سبيل المثال) عمد القائمون على تلك الحدائق إلى تهميش حضور الفترة العربية والإسلامية بدرجة تقارب الصفر، حتى وإن ذكرت هذه الحقبة بشكل مقتضب فإنها تذكر على أنها الفترة التي هدمت فيها المعالم الأثرية والحضارية رغم أن آثار المكان تدل بشكل واضح على مدلولات مادية من تلك الفترة (كما هي الحال في اللافتات المكتوبة في منطقة مغاور بيت جبرين الأثرية).

وفي محيط عشرات القرى الفلسطينية المهجرة أقيمت محميات طبيعية تم فيها غرس أشجار الصنوبر والسرو والكينا الضخمة بشكل غير معالم المكان، لا سيما وأن حجارة البيوت العربية المهدومة والمزالة استعملت لبناء جدران تلك المحميات، أما ما بقي من بيوت متينة فقد استعملت مرافق لتلك المحمية وأطلق عليها مجازاً «بيت الشيخ» (كما هي الحال على سبيل المثال في قرية الزيب، قضاء عكا، المهجرة). وتسمية «بيت الشيخ» أو «البيت العربي» هي تسمية رائجة لدى المستوطنات التي استعملت بيوتاً عربية (كما هي الحال في مستوطنة كيرم مهرال التي أقيمت في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي في بيوت قرية إجزم المهجرة).

وفي حالات أخرى يعكف رجال الكيرن كييمت على كتابة لافتات موجهة لمسارات تجول في القرى العربية المهجرة تسير داخل القرى ومن بين أطلال بيوتها (قرية عين غزال في قضاء حيفا على سبيل المثال) وحتى على قبورها المتناثرة (قرية الحديثة قضاء الرملة على سبيل المثال) ولا تأتي على ذكرها بشيء، بل إن التجاهل في بعض الحالات يبدو صارخاً إلى درجة قصوى: ففي قرية عين غزال على سبيل المثال يتواجد مقام الشيخ شحادة عبد الحق بجانب مقبرة

الصنوبر في خدمة اخفاء آثار الحياة الفلسطينية

القرية وعلى بعد عشرات الأمتار فقط من نقطة الاستراحة المظللة التي أقامتها سلطات الكيرن كييمت وسط القرية، وعلى الرغم من هذا القرب الجغرافي والبصري من الاستراحة إلا أن اللافتة المنصوبة هناك، والتي من المفروض أن تتحدث عن تاريخ المكان بكافة تفاصيله، تجاهلت بشكل تام ذلك المقام ولم تتعرض بشيء إلى تاريخ قرية كانت عامرة بأهلها (قرابة ٢٧٠٠ نسمة) قبل ستين عاماً فقط، هذا رغم أن اللافتة تعرضت لتاريخ المنطقة قبل آلاف السنين. وفي قرية قيرة في قضاء حيفا، حيث كان يقيم عرب السعايدة والكعبية على ضفتي وادي الطواحين، تم تهويد اسم الوادي بحيث أصبح يدعى «ناحل هشوفيط» (وادي القاضي[٥])، أما المغاور والكهوف المتواجدة في المكان فتنسب في شرح المرشدين السياحيين اليهود إلى الفترتين الفارسية والعبرانية من دون أن تتعرض إلى الفترة العربية رغم أن اسم ساكن البيت وعبارات باللغة العربية ورمز حذوة حصان منقوشة في مدخل أكثر من مغارة لتنبئ بماضيها القريب الذي تم تجاهله بشكل تام.

والأنكى من ذلك كله أن التجاهل لم يقتصر فقط على الرواية التاريخية القريبة بل وصل إلى موجودات مادية تفرض نفسها فرضاً، كبناء مطحنة الحبوب التي جرى تشغيلها من مياه الوادي الذي اكتسب اسمه منها ومن مجموعة من الطواحين تواجدت على ضفتيه من منبعه قرب قرية الريحانية وحتى مصبه في مرج ابن عامر في وادي المقطع. وبدلاً من أن تحوي اللافتة المنصوبة على جدار المطحنة تاريخ البناء ودوره الوظيفي، حوت تلك اللافتة تذكيرا باسم أحد مقاتلي منظمة الهاغاناه والذي قتل أثناء مهاجمة قرية قيرة في نيسان ١٩٤٨، دون أي تطرق للبناء نفسه، وهو أمر يخالف كافة القواعد والمعايير الرسمية لتخليد المباني والموجودات المادية التاريخية ويخالف أدنى المعايير المهنية في التوثيق التاريخي. ومن الملفت للنظر أن هذه العملية تعود على نفسها في مئات المواقع، بحيث يتم استثناء المواقع التي تحمل الدلالات العربية أو الإسلامية من نشرة موجودات المكان كي لا تضم في قائمة الموجودات التي يوجب قانون الآثار الإسرائيلي صيانتها والمحافظة عليها. ففي السنتين الأخيرتين، على سبيل المثال لا الحصر، قامت سلطات الآثار الإسرائيلية بأعمال ترميم وصيانة في قلعة قاقون (قضاء طولكرم الانتدابي) التاريخية والواقعة في أعلى نقطة في موقع قرية قاقون الفلسطينية المهجرة، وقد لفت نظري أن أعمال الصيانة طالت

٥ القاضي الذي ينسب له الاسم هو القاضي اليهودي من أصل أميركي براندیس، والذي تبرعت أسرته بمبالغ شراء الأرض وإقامة المستوطنة التي حملت اسم "عين هشوفيط".

والأنكى من ذلك كله أن التجاهل لم يقتصر فقط على الرواية التاريخية القريبة بل وصل إلى موجودات مادية تفرض نفسها فرضاً، كبناء مطحنة الحبوب التي جرى تشغيلها من مياه الوادي الذي اكتسب اسمه منها ومن مجموعة من الطواحين تواجدت على ضفتيه من منبعه قرب قرية الريحانية وحتى مصبه في مرج ابن عامر في وادي المقطع. وبدلاً من أن تحوي اللافتة المنصوبة على جدار المطحنة تاريخ البناء ودوره الوظيفي، حوت تلك اللافتة تذكيرا باسم أحد مقاتلي منظمة الهاغاناه والذي قتل أثناء مهاجمة قرية قيرة في نيسان ١٩٤٨، دون أي تطرق للبناء نفسه، وهو أمر يخالف كافة القواعد والمعايير الرسمية لتخليد المباني والموجودات المادية التاريخية ويخالف أدنى المعايير المهنية في التوثيق التاريخي.

الجزء الصليبي من القلعة ولم تصل إلى الجزء المملوكي، وكما يبدو فإن ذلك لم يكن محض صدفة.

وقد روفقت عملية محاولة إقصاء الشعب الفلسطيني عن علاقته بأرضه بعملية شاملة لتهويد الحيّز المكاني بأسمائه ومدلولاته وتهويد كل ما يشير إلى غير ذلك. وقد كانت المقامات الإسلامية المنتشرة في طول البلاد وعرضها أكثر المواقع تضرراً من هذه العملية، حيث جرى تغيير الهوية الدينية للعشرات من هذه المقامات. وبناء على تغيير الهوية الدينية هذا أدخلت تغييرات جذرية على تاريخ البناء وهوية الباني وسياق البناء الخ. . . هكذا حصل في المقام في قرية العباسية في قضاء يافا، وذات الشيء حصل في مقام قرية دنة قضاء بيسان، والقائمة طويلة جداً تضيق مساحة صفحات هذا المقال عن حصرها. الملفت للنظر هنا أن هذا التهويد المستمر للحيز المكاني من خلال عمل لجان التسميات الحكومية والمؤسسات الفاعلة على الأرض وجمهور مصممي الرأي العام الإسرائيلي من كتاب وصحافيين ومؤرخين، يسير في عملية التهويد قدماً من دون أن تواجه هذه العملية بردود فعل مدروسة ومهنية من الجانب الفلسطيني، إن كان على مستوى المواطنين الفلسطينيين في الداخل، أو على المستوى الفلسطيني العام.

فعلى المستوى الأول فإن هناك دراستين لنبيه بشير[٦] وعبد الرحمن مرعي[٧] ناقشتا الموضوع بالعمق الكافي. أما على المستوى الفلسطيني العام فنجد أن دراسة إبراهيم عبد الكريم[٨] دراسة وافية وشاملة لمجمل أسماء المواقع التي عمل على تهويدها ولآليات التهويد. في حين أننا نرى بعض من كتب في هذا الباب من الفلسطينيين ينبهرون ببعض آليات تفسير الأسماء التي قامت بها منظومة تهويد الحيّز المشار إليها آنفاً فيتبنون طريقة عملها أو يستعملون مسمياتها. ولعل أغرب ما وضع في هذا الباب الترجمة العربية لكتاب توفيق كنعان (الذي كان قد نشر باللغة الانكليزية في العام ١٩٢٧ عن دار النشر لوزاك في لندن) وقد صدرت هذه الترجمة بتمويل من وزارة الثقافة الفلسطينية. هذا الكتاب زاخر بمحاولات إرجاع التسميات العربية إلى تسميات توراتية. ولم يخف حمدان بدر، أحد مترجمي الكتاب وكاتب مقدمته، إعجابه بذلك حيث قال: «وربما يستوقف بعض القراء محاولة د. كنعان الدؤوبة الربط بين بعض جوانب العادات الحالية ومصادر العهد القديم، وهو ربط لا غبار عليه، فقد انتمى د. كنعان

٦ نبيه بشير، حول تهويد المكان. مدى الكرمل، حيفا، ٢٠٠٤.

٧ عبد الرحمن مرعي، عبرنة أسماء البلدات والمواقع الفلسطينية، انعكاس وامتداد للصراع الإسرائيلي -الفلسطيني. سلسلة مركز ابن خلدون: المجتمع الفلسطيني في إسرائيل ٢، شباط ٢٠٠٦.

٨ إبراهيم عبد الكريم، تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠١.

بيت جبرين: حكاية فلسطينية يحرسها الصبّار.

إلى الفهم التراكمي للتاريخ الحضاري لفلسطين غير المدنس بالمفاهيم التي حاولت فصم التاريخ الحالي عن عراه القديمة» .[٩] ولم يفصح من يدنس ماذا، ومن هم أولئك الذين يعملون على فصل التاريخ الحالي عن عراه القديمة . ومن الجدير ذكره هنا أن الجانب الفلسطيني امتنع سنوات طوال من ترجمة هذا الكتاب للغة العربية، هذا مع العلم بأنه تمت ترجمته للغة العبرية في السبعينيات من القرن الماضي وصدر ضمن سلسلة «أريئيل» الجغرافية .

صحيح أن الطرف الإسرائيلي يتفوق على الفلسطيني من خلال السيطرة على الأرض وامتلاك القدرة على التحكم بالقوانين، ناهيك عن امتلاك الميزانيات الداعمة لمراكز الأبحاث والباحثين ومصممي الرأي العام، ولكن هذا يجب أن لا يعني عدم قيام الطرف الفلسطيني بصياغة متكاملة لرواية تاريخية علمية ومهنية تحفظ التسميات العربية للحيّز المكاني من الضياع .

٩ توفيق كنعان، الأولياء والمزارات الإسلامية في فلسطين. إصدار وزارة الثقافة الفلسطينية، رام الله ١٩٩٨. ص ١٥.